

بروز الدور الاقليمي لمجلس التعاون الخليجي في الثورات العربية (الثورة اليمنية نموذجا)

أ.م.د شذى زكي حسن*

المخلص

يمثل صعود مجلس التعاون الخليجي أبرز مستجد إقليمي كشفت عنه الثورات العربية. فبينما كان المجلس ناشطا في ركن من النظام العربي في منطقة الخليج ، وبينما ظل معنيا بالأساس بتطورات علاقاته البينية ويمستجدات علاقات دوله مع كل من العراق وإيران، أصبح فاعلا مع الثورات في قلب المشهد العربي. لقد أكد ذلك نجاح المجلس في جعل نفسه حلقة وصل بين مفاصل عمليات التغيير العربية الراهنة عبر سلسلة من المبادرات الاستراتيجية في الإقليم، باعتباره المنظومة العربية الوحيدة التي لا تزال دولها تؤكد وجودها الحقيقي كدول لديها القدرة على الاختيار والفعل في الداخل عبر تحكمها بمفاصل التغيير في الداخل ، وعلى تطبيق سياسات خارجية نشطة، مع أنظمة حكم لا يزال لديها القدرة على طرح المبادرات ومنها فعلها المؤثر في الثورة اليمنية وطرحها لمبادرات الانتقال السلمي للسلطة . لذلك لم يعد غريبا أن يكون الصعود الخليجي إقليميا، هو المشهد الطاعي على كل المشاهد العربية في ظل موجة الثورات.

*مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية/ الجامعة المستنصرية

Email:drshatha@rocket mail.com

Abstract

The rise of the Gulf Cooperation Council represents the most prominent regional Newcomer revealed by the Arab revolutions. While the council was active in the corner of the Arab regimes in the Gulf region and while the interest mainly to developments in its relations interfaces latest development and its relations with both Iraq and Iran, he became active with the revolutions in the heart of the Arab scene.

He has emphasized that the success of the Council to make the same link between the joints of the operations of the current Arab change, through a series of strategic initiatives in the region, as the only Arab system that its still confirms the real presence as states have the ability to choose and act at home via the governed joints change at home and to apply an active foreign policy, with regimes still have the ability to put forward initiatives, such as do influential in the Yemeni revolution and put forward initiatives for a peaceful transition of power. Therefore, it was not strange to be going up the Gulf, regionally, is the scene to override all the Arab viewer in light of the wave of revolutions.

مقدمة

منذ تفجر ما يسمى بثورات الربيع العربي عام ٢٠١١ تفاعلت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بإيجابية مع هذه الثورات ، وتحولت في موقفها من الحذر المتردد إلى موقف المؤيد والناشط، ومن ثم قررت التحرك الفاعل في الساحة العربية والانخراط في نشاط تفاعلي كثيف ، والإمساك بزمام المبادرة كجزء من رؤيتها الأشمل للمنطقة، واتجاهات التغيير الثوري فيها، وانعكاسا للمتغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط وتأثيراتها على إدارة دول المجلس لعلاقاتها في الإقليم العربي تاركة سياسة الانعزال عن الشأن العربي التي تبعتها على امتداد مدى عمر مجلس التعاون الخليجي الذي تجاوز الثلاثين عاما، اذ كان المجال الخليجي هو الأساس لنشاط الدبلوماسية الخليجية. ويتضح ذلك في اداء مجلس التعاون الخليجي أو جامعة الدول العربية أو الساحة الدولية، معبرا عن حجم الانخراط الخليجي الجديد في المتغيرات العربية الراهنة.

ومع ثورات الربيع العربي لم يعد التحرك الخليجي مقتصرًا على المشاركة في قيادة النظام (السعودية)، أو المساعدة في إدارته وتسوية أزماته (قطر)، وإنما نشأ قدر من التوحد في الموقف الخليجي حول المشاركة في الحدث العربي، والعمل على تغييره وإدارته، والإمساك بتحولاته. ويمكن النظر إلى تحركات دول المجلس في الإطار العربي من منطلق سعيها للبحث عن بدائل، وتحسين خيارات التعامل مع مستجدات الحالة العربية من ثورات وما بعدها، خاصة وان دول المجلس تحسب عواقب الاوضاع نتيجة اختلاف الموقف الخليجي من دول الثورات، وإن كان السقف العام للسياسات الخليجية تجذبه الدول الأكثر فاعلية -وهي بالأساس السعودية وقطر (رغم الاختلاف) - في دول الثورات ومن ثم فإنه عند مستويات محددة لا يتوقع أن تشكل دول المجلس كتلة قرارية واحدة.

اشكالية البحث :

ان مراقبة الثورات، ورعايتها احيانا وتبدل النخب الحاكمة الناتجة عن انتخابات داخلية بدول الثورات هو ما يشكل إحدى المعضلات الجديدة في علاقات دول المجلس بهذه الدول والتي ادت الى بروز الدور الاقليمي الفاعل لمجلس التعاون الخليجي.

فرضية البحث : ان تناول سياسات دول المجلس إزاء دول الثورات - وكان أبرزها نموذج سياسة دول المجلس تجاه ثورة اليمن - حيث تمثل حالة سعت فيها دول المجلس للتدخل

بشكل محسوب، مدفوعة بإدراكها قيمة اليمن الاستراتيجية كخاصرة للجزيرة العربية والخليج، وبشكل عام، فإن تنامي الدور الإقليمي الجديد الذي تلعبه دول مجلس التعاون الخليجي في سياق ثورات الربيع العربي وبخاصة الثورة اليمنية، ومستقبل هذا الدور، وحجم تأثيره في النظام الإقليمي، سيعزز من مكانتها ودورها الاقليمي وهو أمر سيظل لفترة مفتوحة على احتمالات وانعكاسات مختلفة، ليس فقط على الصعيد الإقليمي العربي، أو على الصعيد الإقليمي للخليج، وإنما أيضا على الصعيد الداخلي لدول مجلس التعاون الخليجي.

منهجية البحث :

ويهدف الاحاطة بكل جوانب الموضوع استدعى الامر توظيف عدد من مناهج البحث العلمي منها المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن .

المحور الاول موقف مجلس التعاون الخليجي من الثورات العربية

يمثل صعود مجلس التعاون الخليجي أبرز مستجد إقليمي كشفت عنه الثورات العربية بعدما كان المجلس ناشطا في منطقة الخليج، ويعكس نجاحا لتجربة تعاون عربي فرعي متماسكة وفاعلة، وظل معنيا بالأساس بتطورات علاقاته البيئية وبمستجدات علاقات دوله مع كل من العراق وإيران. وأصبح بعد ثورات عام ٢٠١١ في قلب المشهد العربي، وتحظى مواقفه وبيانات اجتماعاته -على مستوى القمة أو على المستوى الوزاري- بأكبر قدر من الاهتمام والمتابعة، ويكاد يرسخ القناعة بأنه يرث النظام العربي الذي تركز حول جامعة الدول العربية لعقود، ويكاد ينقل مركز الثقل العربي من مصر وسوريا سياسيا وجغرافيا إلى الخليج، بعدما انتقل اقتصاديا وإعلاميا منذ سنوات. وأكد ذلك نجاح المجلس في جعل نفسه همزة وصل بين مفاصل عمليات التغيير العربية الراهنة، عبر سلسلة من المبادرات الاستراتيجية، وإعطاء الإحساس بأنه المنظومة العربية الوحيدة التي لا تزال دولها تؤكد وجودها الحقيقي كدول لديها القدرة على الاختيار والفعل في الداخل، وعلى تطبيق سياسات خارجية نشطة، ولديها القدرة على طرح المبادرات، بعدما أكد واقع الحال ضعف بعض الدول العربية الاقليمية كمصر وسوريا وانهارها مع الثورات.

لقد قامت أنظمة دول المجلس بثورات مضادة استبقت الثورات الأصلية، وكبحت أفكار الثورة عبر تقديمها لسلسلة من الإصلاحات الداخلية كتلك التي شهدتها سلطنة عمان والمملكة السعودية . هكذا، تثبت أنظمة الخليج أنها الوحيدة التي تحركت بكفاءة وفعالية عند الخطر.^(١) لذلك، لم يكن غريباً أن يكون الصعود الخليجي إقليمياً، هو الأبرز على الساحة العربية في ظل موجة الثورات.

لقد كان لهذا التحرك أهداف خاصة بحماية الأنظمة وتقادي موجة الثورات، عبر خيارات وبدائل عقلانية تراوحت بين ثلاثة أهداف:

أولاً- الهدف الإحلالي: الذي أرجع سبب التحركات النشطة لدول المجلس إلى أن هذه الدول استشعرت تراجع الدور الإقليمي لمصر بعد ثورة ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١، التي فرضت على القاهرة فترة من التركيز في الداخل وغيابها الفاعل عن النظام الإقليمي، ومن ثم سعت دول المجلس إلى تعبئة الفراغ السياسي والأمني العربي للغياب المصري المؤقت بهدف التعويض والإحلال محله. واتضح في إعادة صياغة الدور الذي تلعبه دول مجلس التعاون ، فقد كانت دول المجلس في قلب التفاعلات العربية ولا يمكن لها - وخصوصاً السعودية - أن تنسى ما فرضته ثورة ١٩٥٢ من أثر في الواقع العربي في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، حين قسم الرئيس عبد الناصر العالم العربي إلى أنظمة محافظة "رجعية" وأخرى راديكالية، وتواجهت الاثنتان مباشرة في اليمن، ومن ثم ادراكها جيداً أن كل ثورة لها انعكاساتها التي قد تمتد لسنين، وقد توقعت فترة من القلق القادم من القاهرة إثر الثورة. وضمن هذا الإطار أيضاً، ربما استشعرت دول المجلس احتمال تعرض علاقتها مع الحليف الأمريكي لبعض الاضطراب، نتيجة ما بدا من تشجيع الإدارة الأمريكية للثورات العربية، وموقفها المتردد إزاء أحداث البحرين.

ثانياً- الهدف الاستباقي: الذي أحال الصعود الإقليمي لمجلس التعاون الخليجي إلى

ثالثاً- الهدف الإغراقي: مسعى دوله للتحرك الدفاعي والأمني الهادف إلى حماية المجلس والحيلولة دون سقوط أي من أنظمتها كرد فعل محسوب بهدف أمني ودفاعي أساساً". لقد تحركت دول المجلس مسابقة الزمن عبر مبادرات اتسمت بالديناميكية والحيوية، وفرضت حضورها على الساحة العربية بعد سيطرتها على المشهد الداخلي، بينما كانت الأنظمة العربية الأخرى تتهاوى على وقع ضربات الثورات الشعبية. ويكفي الإشارة مثلاً إلى قرار

دول المجلس الدعوة إلى تدخل دولي في ليبيا، وإدارتها بكفاءة عالية توازنات محسوبة في اليمن بما يحقق مصالحها، وقرار المجلس بتدخل قوات درع الجزيرة في البحرين، وقرار توسيع عضوية مجلس التعاون لتشمل كلا من الأردن والمغرب.^(٢)

ويمكن عزو الاندفاع الخليجية في الواقع العربي إلى هدف احتواء قلب وعقل المواطن الخليجي في مسعى لإجهاض عقلية الثورة من خلال سلسلة مبادرات فعالة على الساحة الخارجية لتشتيت طاقة الثورة في الداخل. بحيث اختطفت الأضواء من مشهد الثورات العربية وأنهت الاستسلام الرسمي لها. ويمكن تصور المنطق الحكومي الخليجي بأنه إذا ترك الفراغ للثورات لتختطف المواطن فإنها لا محالة واقعة في الخليج، ومن ثم كان التفكير في إبعاد المواطن عن متابعة الثورات عبر سلسلة مبادرات تنتهي بإجهاض أحلام الثورة التي تراود البعض من مواطني دول المجلس وإعادة المواطن إلى التفكير العقلاني بالمنطق الاستثنائي للخليج. وعليه، فقد مكنت المبادرات السريعة لدول المجلس من تجاوز الفترة الأصعب الخاصة بتبديد القنوات الشعبية بقيمة الثورة على الأقل في دولة القلب في الجزيرة (المملكة العربية السعودية). وهكذا، قبل أن يحصر المواطن الخليجي تركيزه في مربع الداخل، فاجأته أنظمتها بالتحرك في دوائر أوسع أفقدته القدرة على التفكير في الوضع الداخلي.^(٣)

ومهما يكن من تفسير للسياسات الخليجية فإنها افرزت حالة الصعود الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي المتزامن مع حقبة ما قبل الثورات العربية التي برزت فيها منطقة الخليج باعتبارها بؤرة ثقل النظام العربي ويكفي الإشارة هنا إلى المبادرات السعودية والقطرية في الشؤون العربية على امتداد السنوات الماضية. ومع ذلك، فإن الهدف الأساسي لخطوات المجلس في حقبة ما بعد الثورات العربية كان داخليا "بالأساس. فحتى لو كانت دول المجلس تهدف إلى توجيه رسائل إقليمية أو دولية، فإن جميعها ارتكزت حول التعامل مع ردات فعل الثورات العربية داخليا. إن ذكاء دول المجلس في أنها كرسّت كل تحركاتها لهدف حماية الأنظمة، برغم تعدد السياسات والتكتيكات، ولأجل نجاح هدف هذه الاستراتيجية وظفت كل الأطر الإقليمية المحيطة، مستفيدة من قوى الضغط التي بحوزتها بهدف دفع الأخطار وتعميم المكانة الإقليمية.^(٤)

بدا التعامل الخليجي مع الثورات العربية أشبه بتقسيم استراتيجي للواقع العربي إلى بؤر

متعددة في ظل الثورات. إن المبدأ العام الذي حكم السياسة الخارجية لدول المجلس أنه إذا خيرت دول المجلس بين الثورة في أي بلد عربي وعدم الثورة، فإنها لا محالة تفضل الخيار الثاني، وترفض الإطاحة بأي نظام عربي عبر فعل ثوري مهما كانت طبيعة النظام الحاكم في ذاك البلد، وحتى لو كانت تعاديه. ولكن بحكم الواقع الجديد، من خلال خريطة مجزأة تتضمن تقسيما استراتيجيا واضحا على النحو التالي :-

١- ثورة مصر وتونس:

وكان الهدف الخليجي في كلتا الدولتين متمثلا في تجنب تعريض هيبة الحاكم في البلدين -وخصوصا في مصر - لأي ضرر أو إهانة، خشية استتساخ نموذج إهانة الرؤساء، بما يحمله من إسقاطات سياسية في الداخل الخليجي. ولذلك، لم يكن غريبا أن تستضيف السعودية الرئيس "بن علي"، أو أن تعرض خمس من دول الخليج استضافة الرئيس مبارك لديها، وحرصت دول المجلس على تجنب نفسها أثر الثورة، من خلال الاستفادة من جوانب الفشل التي وقع فيها النظامان، عبر تطوير ردود فعل سريعة من خلال سلسلة مبادرات في الداخل . ومن ناحية أخرى، سعت إلى استثمار مشاهد القلق الداخلية بدول الثورات في ترسيخ القناعة ضد الثورة لدى مواطنيها، وحياسة مكاسب في الأرضية السلفية بدول الثورات، تمكن من إفساح مساحة من التفكير للمواطن الخليجي في مشاهد الاضطراب الداخلية التي لا يتصور حجمها في دول المجلس - فيما لو وقعت بها الثورة - على خلفية تركيباتها الاجتماعية المشكلة من "موزاييك" سكاني قبلي وطائفي ووافد. وفي الوقت نفسه، عملت على دعم النظام الجديد الذي أفرزته الثورات بهدف مسح موقفها المساند للنظام السابق وبناء جسور مع الواقع الجديد. هنا، تحركت دول المجلس ببرجماتية عالية أكدت قدرتها على كسب التحالفات. لقد تمكنت السعودية بسرعة من محو حقيقة تأييدها لنظام مبارك، عبر إعلان دعمها المالي لمصر الثورة. ساعد على ذلك ما يتوافر للمملكة من رصيد شعبي مهم في مصر واستعداد المواطن المصري لتفهم موقف المملكة في ضوء سلسلة مواقفها المميّزة في السابق.^(٥)

٢- ثورة ليبيا:

كان التحرك الخليجي ازاء الثورة الليبية محكوما بالدوافع الاتية:

أ. الدافع الإنساني، وهو الدافع الرئيسي المحرك لدول الخليج في اتجاه تأييد ودعم المطالب المشروعة للثورة الليبية، فالأسلوب الدموي الذي واجه به "نظام القذافي" الاحتجاجات الشعبية وأسفر عن سقوط الآلاف من الضحايا و تدمير البنى التحتية في المدن والقرى، دفع دول العالم ومن بينها دول الخليج إلى التعاطف والوقوف إلى جانب الشعب الليبي لتخليصه من هذا النظام والذي لم يقف عند حدود المطالبة بمحاسبة "القذافي" على ما ارتكبه في حق شعبه، بل تأييد أية إجراءات دولية تستهدف رفع المعاناة عن الليبيين سواء لجهة تقديم المساعدات الإنسانية أو الطبية. وهو الدافع نفسه الذي كان وراء ما قامت به السعودية لرفع الحصار الذي كان مفروضاً على الشعب الليبي بسبب العملية الإرهابية على الطائرة الأمريكية، والذي استمر لأكثر من أحد عشر عامًا (١٩٩٢-٢٠٠٣).

ب . الدافع السياسي :- وهو ينقسم بدوره إلى هدفين فرعيين، أولهما: رغبة دول مجلس التعاون الخليجي في تجنب تكرار النموذج العراقي في ليبيا، فانفراد الولايات المتحدة بالعراق بعد احتلاله وما وصل العراق إليه من أزمات سياسية واقتصادية أثرت على دول الخليج، وبالتالي هي لا تريد لليبيا أن تتعرض لنفس المصير العراقي فيما لو تدخلت الولايات المتحدة وحلفاؤها في هذا البلد، وبالتالي فان دول الخليج تريد أن تكون شريكاً أساسياً في ترتيبات ما بعد "القذافي" بليبيا لضمان قيام نظام عربي ليبي يحقق طموح الشعب الليبي بعد التضحيات التي قدمها. وثانيهما، رغبة دول الخليج سواء بصورة جماعية أو بصورة فردية مثلما هي الحال بالنسبة لقطر في لعب دور أساسي مؤثر على المستوى الإقليمي، فهي تسعى لاستغلال قوتها ومكانتها الاقتصادية في المنطقة في الحصول على مكانة سياسية ، ويساعدها على ذلك ضعف الجامعة العربية، والدول الفاعلة في المنطقة مثل مصر بعد الثورة التي بدت غير مستعدة للقيام بأي دور في المنطقة، مما خلق فراغاً في المنطقة سعت دول الخليج إلى ملئه.

عبر التحرك الخليجي إزاء ثورة ليبيا منذ اليوم الاول عن أن دول المجلس لا تريد بقاء الرئيس القذافي مقابل الاحتفاظ بعلاقاتها بالنظام الدولي. ولذلك لم تبد أن أي دولة خليجية عرض استضافة للقذافي كما حصل مع الرئيس مبارك. كما بدا أن دول المجلس رأت في -إزاحة القذافي بأسلوب مهين - مسألة لا تمت لها بصلة، ولم تكتف دول المجلس بتعبئة

التحرك الدولي لفرض منطقة حظر جوي في ليبيا بل قدمت طلبا للجامعة العربية يدين النظام الليبي، ولم تسع لمنع قطر حين أرسلت طائراتها للإسهام في حملة الناتو على ليبيا. هكذا، وجدت دول المجلس نفسها مضطرة إلى تأييد عملية الإطاحة بالزعيم الليبي وربما ينطوي تأييدها لذلك أيضا على مسعى لحرف الثورات العربية عن أن تكون شعبية خالصة وربطها بالفعل الخارجي، مما لا يصب في مصلحة التغيير الشعبي بفعل الثورات في الخليج.^(٦)

٣- ثورة سوريا:.

لقد اتخذت دول الخليج مواقف أكثر قوة وحزماً ضد النظام السياسي السوري مقارنةً بالكثير من غيرها من الدول العربية، وقدمت الدول الخليجية الدعم السياسي والمعنوي للشعب السوري المطالب بحريته. وقد تزعمت هذا التوجه كل من السعودية وقطر اللتين أصبحتا في طليعة الدول الخليجية بل والعربية المطالبة بالتشدد في التعامل مع النظام السوري من خلال دورها الواضح في رفع الملف السوري إلى مجلس الأمن للبت فيه، وتجميد التمثيل الدبلوماسي مع دمشق والدعوة لتسليح المعارضة السورية المتمثلة في الجيش السوري الحر، والاعتراف بالمجلس الوطني السوري كممثل رسمي ووحيد للشعب السوري. هذا الموقف الخليجي لم يأتي من فراغ بل كان وليد مجموعة من الاعتبارات التي كان لها بالغ الأثر في تبني دول الخليج العربية لهذا الموقف: .

أ- أول الاعتبارات الخليجية لهذا الموقف المتشدد هو الرفض الخليجي لحالة العنف المنظم الذي يتبعه النظام السياسي في سوريا ضد الشعب السوري. وهو العنف الذي لا يمكن للدول الخليجية وفي مقدمتها السعودية -التي تمثل مركز الثقل الإسلامي - القبول به أو السكوت عنه. .

ب- ثاني الاعتبارات هو أن دول الخليج العربية ليست ضد تطلعات الشعوب العربية في الإصلاح، بل كانت مواقفها من أحداث ما يعرف بالربيع العربي أبرز مؤشر على دعمها للشعوب وليس للأنظمة، على الرغم من أن تلك المواقف ينظر إليها البعض على أنها تضر ببعض المصالح السياسية والاقتصادية المرتبطة بها. فدول الخليج لا تعارض طموح الشعوب في التغيير.

هذا الإدراك جاء منطلقاً من قناعة خليجية بأن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للشعوب

العربية لابد أن يتحسن كي يساعد ذلك على دعم العمل الاقتصادي الخليجي والتبادل التجاري وينجح الاستثمارات الخليجية ويقلل من الضغوط الاقتصادية على الدول الخليجية التي أصبحت تتحمل فواتير دفع تحسين حياة المواطن العربي في مثل تلك الدول عن طريق المساعدات المباشرة أو التحويلات المالية للعمالة العربية في الأسواق الخليجية. فدول الخليج منفتحة للتعامل مع أي شكل من أشكال الأنظمة السياسية التي ترتضي بها الشعوب العربية.^(٧)

ج - ثالث الاعتبارات هو التخوف الخليجي من حالة عدم الاستقرار الذي يمكن أن يولده استمرار العنف في سوريا، واستثمار العديد من الأطراف الإقليمية والدولية لتلك الحالة للتوغل في شؤون المنطقة، الأمر الذي سيجعل سوريا «لبنان» جديداً. فالتخوف الخليجي من الفلتان الأمني الذي سيؤدي بالإضرار بمصالح تلك الدول عن طريق استغلال بعض الدول للوضع في سوريا للدفع بأجنداتها الطائفية والمذهبية والعرقية والتي من شأنها أن تلقي بظلالها على أمن واستقرار الدول الخليجية .

د- ورابع الاعتبارات هي محاولة ملء الفراغ الذي خلفه تراجع القيادة الأمريكية في المنطقة مع التردد الأمريكي في التدخل لحسم الأزمة في سوريا لصالح المعارضة. فالتراجع الأمريكي خلق بؤر أزمات وأعطى رسائل لبعض الدول لتتشدد في مواقفها في سبيل دعم مصالحها في المنطقة. فالتراجع الأمريكي عن القيادة حمس روسيا والصين لأخذ زمام المبادرة .وشجع إيران على التشدد وكسب بعض الدول العربية الى جانبها مثل لبنان وشجع النظام في سوريا على الاستمرار في استخدام الآلة العسكرية ضد الشعب السوري مستجداً بالسلاح والخبرة الإيرانية والدعم الروسي. وبالتالي فإن دول الخليج العربية رأت أنه من الضروري أخذ زمام المبادرة في تحديد مستقبل المنطقة العربية وعدم ترك الأمور لدول أخرى تحاول أن تستثمر الوضع لخلق نظام إقليمي يحقق مصالحها ويهمش مصالح الدول العربية أو يحاول شق الصف العربي والتدخل في شؤونه بشكل مباشر.^(٨)

ارتبط الدعم الخليج للتدخل الدولي لإنهاء الصراع في سوريا بمحدودية الدعايات السياسية لهذا التحرك في المدى القصير، خاصة أن قطر والإمارات شاركتا في عملية الناتو في ليبيا، ولكن من المتوقع في المدى البعيد أن يخلق هذا الخيار العديد من

المشاكل لهذه الدول، كما حدث في حالة العراق. ويعد هذا أحد المبررات التي تجعل هناك ترددا دوليا تجاه هذا الخيار.^(٩)

ويبدو أن المملكة السعودية وبعض دول الخليج تدرك أنه لا يوجد توافق دولي حول التدخل العسكري في سوريا. ورغم ذلك، فإنها تعمل على الحفاظ على مستوى ما من الضغط الدولي على الرئيس الأسد، من خلال التحرك في إطار مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حيث تقدمت الكويت، والسعودية، وقطر، وليبيا، والأردن، والمغرب بمشروع قرار أقره المجلس في ٢٨ سبتمبر ٢٠١٢، طالب بتمديد ولاية لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة له، والتي توثق انتهاكات النظام السوري، وتقديم تقريرها خلال دورة المجلس العام المقبل^(١٠). وعليه، تعد دول الخليج طرفا لا يمكن إغفاله في الصراع الدائر في سوريا، وفي تسويته سلميا، وفي إعادة بناء سوريا بعد الأسد. وتظل "حدود" الدور الخليجي مرتبطة بديناميكيات صراع النفوذ "التقليدي" بين دول الخليج، خاصة السعودية وإيران، ويمدّى رغبة المجتمع الدولي في تفعيل هذا الدور في اتجاه التسوية السلمية للصراع في إطار إقليمي.

٤- ثورات الخليج:

شهدت البحرين وسلطنة عمان على وجه الخصوص، أشكالا احتجاجية وبؤرا ثورية في قلب مجلس التعاون الخليجي. وفيما يتعلق برقعة دول المجلس، فإن القرار الخليجي بدا قويا في استحالة السماح بسقوط أي من الأنظمة، واعتبار سقوط أحدها مقدمة لسقوطها جميعا. إن الأنظمة الخليجية تدرك جيدا مدى الصلة الوثيقة بينها كأسر حاكمة متماثلة من ناحية بنیان الحكم والسلطة وطبيعتهما، ومتقاربة من الناحية الفعلية من خلال التشابكات الأسرية والامتدادات العائلية والقبلية، ومن ثم تقف بالمرصاد دون السماح لأي تغيير ثوري، ويرتفع ذلك إلى مرتبة القرار الموحد، وهو ما بدا من سلوكها تجاه اضطرابات البحرين، وإرسالها قوات درع الجزيرة لإعادة حالة الاستقرار مجددا. كما بدت الرغبة الخليجية في توسيع دائرة "حزام الاستحالة"، من خلال قرار القمة التشاورية ال ١٣ في الرياض في ١٠ مايو عام ٢٠١١ بقبول انضمام مملكتي الأردن والمغرب إلى المجلس، وهو ما يعني توسيع "حزام الاستحالة" ليشمل كل الممالك الوراثية في العالم العربي "تحالف الملكيات"، أو "حلف العروش"*. وعلى الرغم مما أثاره القرار من ردود

أفعال داخلية وإقليمية متفاوتة، فإنه عكس تحديد هدف وصياغة رؤية من جانب دول المجلس بما مثل أول رد فعل إقليمي يعادل المكافئ الاستراتيجي لحدث الثورات العربية على الصعيد الخليجي.^(١١)

ورغم تباين ردود الفعل على القرار من جانب النخب الخليجية اذ لم تتضح أبعاد القرار وأسباب اتخاذه، ودوافع الأنظمة الخليجية وراءه. فالأقلية من مثقفي الخليج تحدثت عن مزاياه ورحبت به، بينما رفضته الأغلبية، وانتقدته وتحفظت عليه، إما لطريقة اتخاذه على نحو مفاجئ دون استفتاء المواطنين، أو عدم أخذ آرائهم في الحسبان، في ظل حقبة يفترض أنها تعلي من شأن الشعوب والديمقراطية، أو لما يتوقع له من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية، أو لمدى تطابقه مع النظام الأساسي للمجلس. وبغض النظر عن كل هذه الآراء، فإن صدور القرار لا يعني نجاح تطبيقه من الناحية الواقعية (فقد لا يكون حظه أفضل من حظ إعلان دمشق بين دول المجلس ومصر وسوريا سنة ١٩٩١)، لأنه لم يعرف مضمون القرار، وطبيعة العضوية التي سوف تمنح للدولتين، ومدى قدرة القيادات الخليجية على السير فيه، إذا تبلورت اعتراضات ومواقف رفض جادة بالداخل تهدد بالتطور إلى ممارسات عنف.

كما أن ثلاث دول خليجية تحفظت على القرار، وهي سلطنة عمان وقطر والكويت. ففي الكويت هدد بعض أعضاء مجلس الامة بإسقاط القرار. وما يمكن توقعه أن ينال أي تراجع لموجة الثورات الراهنة من الزخم الذي حظى به القرار، كما يمكن أن يتوقف القرار عند حدود بناء تحالف من نوعية خاصة بين السعودية والأردن والمغرب، يتضمن تمتمين التحالف الدفاعي الأمني بين بيوت الحكم السعودي والهاشمي والعلوي لتكون معا محورا للدفاع عن الملكيات الوراثية، ويتضمن بالمقابل علاقة اقتصادية خاصة بين السعودية والمملكتين تشدهما إلى مستوى الأمان. فضلا عن الروابط الأمنية والدفاعية القائمة فعليا بين دول الخليج وكل من المملكتين الأردنية والمغربية، خاصة وأن كليهما كانت قد أرسلت عناصر من قواتها الأمنية للخليج منذ عقود.^(١٢)

المحور الثاني الموقف الخليجي من الثورة اليمنية

تمثل الحالة اليمنية نموذجا مهما كاشفا عن سياسات دول مجلس التعاون الخليجي إزاء دول الثورات العربية، حيث كان وقع الصدمة بثورة اليمن هو الأشد بالنسبة لدول مجلس التعاون، لأن ما حدث في الجمهورية اليمنية جاء بعد جهود بذلتها هذه الدول من أجل التوصل إلى حلول للأزمات التي واجهت اليمن على مدى عقد من الزمان قبل الثورة منذ توقيع اتفاقية جدة عام ٢٠٠٠ التي أدت إلى تسوية الخلافات الحدودية مع السعودية. وقبول طلب اليمن بالانضمام إلى مجلس التعاون في بعض مؤسساته، ثم وضع برنامج لتطوير الاقتصاد اليمني وتنميته، لكي تتأهل للعضوية الكاملة، ومن ثم انخرطت دول المجلس في تفاعلات تعاونية مع اليمن قبل الثورة خاصة في المجال الاقتصادي، هذا فضلا عن ازدياد الاهتمام الدولي باليمن بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وبدء الولايات المتحدة وحلفائها الحرب على الإرهاب، وتمثل ذلك في وضع أسس تعاون استخباراتي وعسكري مع اليمن، فضلا عن تقديم مساعدات اقتصادية بشكل ممنهج من خلال مؤتمر المانحين الذي عقد عام ٢٠٠٦ في لندن وشاركت فيه الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن ودول مجلس التعاون الخليجي وعدد من المنظمات الدولية والصناديق التنموية، والذي تقرر فيه تقديم حزمة من المساعدات التنموية لليمن.^(١٣)

كان للتفاعلات الخليجية اليمنية في مرحلة ما قبل الثورة تأثيرها في الاستراتيجية التي اتبعتها دول مجلس التعاون الخليجي مع الأزمة اليمنية بعد الثورة، وذلك لأن الخبرة المكتسبة للتعامل مع الشأن اليمني أوضحت أن الأدوات الاقتصادية لا تكفي وحدها، وإن كانت مهمة لإدارة الأزمة، وتسوية الصراع السياسي في اليمن الذي يتسم بالتعقد، نظرا لتعدد قواه وأبعاده ومستوياته، والتداخل والتشابك فيما بينها. كما أن هذه الخبرة قد بينت الأهمية النسبية للاستعانة بالقوى الدولية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية في دعم ومساندة أي جهد يبذل للتعامل مع الأزمة اليمنية بعد الثورة، هذا بالإضافة إلى أهمية الوصول إلى صيغة لتوحيد مواقف دول الخليج العربية في نطاق مجلس التعاون الخليجي بشأن السياسة التي يجب اتباعها في التعامل مع اليمن ما بعد الثورة.

ويمكن توضيح ثلاثة تفسيرات سلطت الضوء على موقف دول مجلس التعاون الخليجي من الثورة اليمنية:

التفسير الأول :- يرى أن دول المجلس تتبع سياسات مناهضة في جوهرها تجاه دول الثورات، وذلك بسبب خشية النظم الخليجية من قيام نظم ديمقراطية مجاورة يمكن أن يمتد تأثيرها إليها، الأمر الذي يهدد الأمن والاستقرار فيها. التفسير الثاني:- يرى أن النظم الخليجية لا تخشى مما حدث في دول الثورات، لأن ما تشهده الأخيرة من انفلات أمني وسياسي، وانهايار اقتصادي يقدم أمثلة واقعية لآثار السلبية للتغيير الثوري العنيف، ومن ثم هي لا تخشى من امكانية امتداد الثورات إليها. ولكن ما يحرك سياستها الخارجية تجاه دول الثورات هو ما تستشعره من مسؤولية تجاه شعوب هذه الدول الشقيقة، التي تفرض عليها تقديم الدعم والمساندة اللازمين لها لتخطي الظروف الصعبة التي تواجهها. أما التفسير الثالث:- فلا يربط سياسات دول المجلس إزاء دول الثورات بالشعور بالخوف منها أو المسؤولية تجاهها بالأساس، وإنما يرى أن هذه السياسات تحددت وفقا لكل حالة على حدة، وتأثرت بمدى تأثير المصالح الاقتصادية والأمنية والإستراتيجية لدول المجلس بما يحدث في هذه الدول. فلا شك في أن الحسابات المتعلقة بالأمن القومي الخليجي والعربي على السواء قد تأثرت سلبا في ظل الظروف القائمة الآن في المنطقة العربية نتيجة فراغ القوة الناشئ عن تركيز وانشغال دول عربية مهمة، كمصر وسوريا، فضلا عن العراق واليمن، بشؤونها الداخلية التي يسودها التوتر، وازدياد محاولات تدخل القوى الإقليمية غير العربية في شؤون هذه الدول بأشكال ومستويات متعددة.^(١٤)

والواقع أن تفسير الموقف الخليجي تجاه الثورة اليمنية قد ارتبط بعوامل متعددة، منها: الحساسية التقليدية للنظم المحافظة من أساليب التغيير الثوري وتفضيلها للنهج الإصلاحى المتدرج، ومن ثم فهي أقرب إلى التحفظ بصفة عامة وهو ما بدا واضحا في المبادرة الخليجية لحل الازمة اليمنية، حيث تبنت دول المجلس نهجا إصلاحيا محسوبا يتيح القدر المناسب من التحكم في مسارها وتوجيهه بما لا يتعارض ومصالحها. كما ارتبط تفسير الموقف الخليجي إزاء ثورة اليمن بخبرة دول المجلس في التعامل مع النظم الثورية في المراحل التاريخية السابقة، وهي في مجملها خبرة سلبية. كما يتعلق بالعلاقات الشخصية التي كانت تربط بين قادة دول مجلس التعاون والقادة السابقين ، ووضحت في التعامل مع الرئيس اليمني علي عبدالله صالح عبر مراحل الأزمة المتتابعة، سواء من جانب المملكة السعودية لإتاحة الفرصة له لاستعادة زمام الأمور وصولا إلى استضافته للعلاج، بعد

تعرضه لمحاولة اغتيال، وتوفير صيغة لخروج آمن بالنسبة له ولبعض معاونيه، أو من جانب قطر في المراحل الأولى من الثورة حيث تم توظيف قناة الجزيرة لمتابعة الأحداث وفقا لرؤية معينة بعيدة عن تأييد نظام الرئيس صالح ومؤيدة للثوار. والاهم ارتبط تفسير الموقف الخليجي تجاه الثورة اليمنية بمدى القرب الجغرافي لليمن والذي يحدد الوزن النسبي للتأثير المحتمل المباشر وغير المباشر في دول المجلس.^(١٥)

وهنا، تبرز الأهمية الاستراتيجية لليمن بالنسبة لدول مجلس التعاون، حيث يمثل عمقا استراتيجيا للجزيرة والخليج يجعل منه عاملا مهما لأمن واستقرار المنطقة، ومن ثم لا يمكن الاستغناء عنه أو إقصاؤه في الوقت الذي يشهد فيه العالم تحالفات إقليمية وتهديدات مستمرة ومتزايدة للمنطقة. فهناك حاجة خليجية ليمن آمن ومستقر من أجل مواجهة الأخطار المشتركة، هذا فضلا عن أهمية الموقع الاستراتيجي اليمني، وما يمثله من مجال حيوي -فهو يطل على البحر الأحمر والبحر العربي والمحيط الهندي - حيث يمثل خليج عدن ومضيق باب المندب، المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، أهمية مضاعفة في تأمين عبور السفن البحرية الدولية والإقليمية، وما يمثله خليج عدن من أهمية، حيث يمر منه ويلتقي عنده أهم ثلاثة ممرات مائية بحرية دولية، تتمثل في: الخط القادم من الخليج العربي، والخط القادم من شرق وجنوب شرق آسيا، والخط القادم من شرق إفريقيا وجنوبها إلى البحر الأحمر. وتؤثر هذه الخطوط الثلاثة في حركة الملاحة في البحر الأحمر الذي يمثل ممرا مائيا شديد الحيوية لحركة النقل البحري وحركة التجارة العالمية، يربط من جهة بين جنوب شرق آسيا وجنوب إفريقيا، وأوروبا والأمريكتين من جهة أخرى. علاوة على ذلك، تقع هذه الممرات للملاحة البحرية في منطقة شديدة التوتر والصراع والفوضى الأمنية، ابتداءا من الصومال، وجيبوتي، وحتى إريتريا وإثيوبيا، وما يمثله الوجود الأجنبي على سواحل وأراضي هذه الدول (القوات الأمريكية المتمركزة في جيبوتي والوجود الصيني - الإيراني في الصومال، والوجود الإسرائيلي - الأمريكي في إريتريا) من تحديات لأمن الخليج. ويعود الوجود العسكري الأجنبي في هذه الدول إلى تحولها إلى دول فاشلة وغير قادرة على حماية نفسها، أو تأمين المجال الحيوي الذي تمر منه الناقلات النفطية، وأكثر من ١٥ ألف سفينة بحرية سنويا، ومدخل جنوبي واستراتيجي لحقول النفط العربي. ومما زاد من حجم الوجود العسكري الأجنبي بروز ظاهرة القرصنة البحرية، مع انعكاسات

كل ذلك على أمن الخليج العربي، ودور مجلس التعاون بصفة خاصة. (١٦)

وكانت تحركات القوى الإقليمية غير العربية تجاه ثورة اليمن إحدى النقاط المؤثرة في سياسات دول المجلس إزاء اليمن، ويبرز في الحالة اليمنية التحرك الإيراني الذي ركز على نقاط ضعف معينة، كما هو الحال في شمال اليمن، حيث الحوثيون بل وامتد إلى الجنوب عبر تقديم الدعم والمساندة المباشرة وغير المباشرة لبعض قوى الحراك الجنوبي. وأخيراً، كان موقف الولايات المتحدة مؤثراً، وهنا نلاحظ استجابات نوعية متعددة لدول المجلس تجاه الموقف الأمريكي من اليمن، حيث تداخل التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة ودول الخليج من جانب، وإيران من جانب آخر في سياق الأزمة اليمنية. وهو يمثل محاولة إيرانية للضغط على الولايات المتحدة وحلفائها من دول المنطقة، وخلق حالة من التوتر الإقليمي المستمر، من شأنه أن يلحق أضراراً بمصالح هذه الدول بدرجة أو بأخرى، الأمر الذي ساعد على إيجاد قدر من التعاون بين دول المجلس والولايات المتحدة في التعامل مع الأوضاع في اليمن بعد الثورة. وقد لعبت هذه العوامل مجتمعة أدواراً مهمة في تحديد الأسس الاستراتيجية التي حكمت السياسة التي اتبعتها دول المجلس تجاه اليمن بعد الثورة، حيث عملت على القيام بدور ما للتقليل من حدة المخاطر الناجمة عن الأزمة اليمنية، والتي جاءت الثورة لتزيد من شدتها وحدتها، خاصة فيما يتعلق بمصادر التهديد التي يمكن أن تصل إلى دول المجلس بحكم القرب الجغرافي، والروابط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تجمعها واليمن، هذا فضلاً عن الحسابات الأمنية التي أخذت أبعاداً ومضامين جديدة بعد الثورة، وما نتج عنها من محاولات إقليمية ودولية للتدخل في الشأن اليمني، وتوجيه الأوضاع في اليمن باتجاهات معينة مثلت تهديدات مباشرة لدول المجلس.

خاصة مع الغلبة القبلية على المجتمع والدولة في اليمن، فالإطار القبلي هو الأساس الذي تنفرع منه الانتماءات السياسية المختلفة من إسلامية إلى قومية إلى ماركسية، والأعراف القبلية هي المرجعية لحل كبريات المشكلات والمسائل المهمة. وتشمل خريطة القوى السياسية اليمنية قوى الإسلام السياسي، وهي التيار الأقوى الذي يضم: الإخوان المسلمين (حزب التجمع اليمني للإصلاح)، وحركة أنصار الله (الحوثيين)، والحركات السلفية بكل اتجاهاتها، وحركة أنصار الشريعة، وعناصر تنظيم القاعدة. إلى جانب هذه القوى

التقليدية، توجد قوى التيار المدني، وهي محدودة التأثير مقارنة بسابقاتها، وتضم: الأحزاب والقوى الليبرالية، والقومية، واليسارية، فضلا عن قوى شباب الثورة. وأخيرا، توجد القوى المرتبطة بالنظام السابق، وهي تعبر عن تركيبة معقدة تجمع بين الديني والمدني.^(١٧)

وفيما يتعلق بدول مجلس التعاون الخليجي، فالملاحظ أنها كانت تميل للتعامل مع القوى النظامية ولكن مع تأكدها على عدم إمكانية استمرار هذه القوى، فقد سعت إلى إيجاد بديل نظامي يمكن التعامل معه وذلك من خلال المبادرة الخليجية، بينما ارتبط تعاملها مع القوى الأخرى عوامل بعدة، أهمها: رؤية دول المجلس لكل من هذه القوى وتقديرها لوزنها النسبي في سياق الحياة السياسية اليمنية. وفي هذا الإطار، يمكن تفسير علاقة الفئور المتبادل بين دول المجلس وقوى شباب الثورة. كما تأثرت سياسات دول المجلس إزاء كل منها بمدى ارتباط هذه القوى بقوى خارجية إقليمية أو دولية. ووفقا لهذا المعيار، تحددت إلى حد كبير العلاقة مع الحوثيين وبعض قوى الحراك الجنوبي، نظرا لعلاقة هذه القوى بإيران. وتأثرت سياسات دول المجلس وفقا لطبيعة العلاقة بين الدول الخليجية وهذه القوى.^(١٨)

المحور الثالث: المبادرة الخليجية لانتقال السلطة في اليمن

يمكننا التمييز بين مراحل ثلاث لتعامل دول مجلس التعاون الخليجي مع ثورة اليمن، وهي مرحلة ما قبل طرح المبادرة الخليجية، ومرحلة طرح المبادرة ومرحلة ما بعد قبول المبادرة والبدء في تنفيذها. إلا أن كلا من قطر والسعودية هما أبرز اللاعبين الخليجين في الثورات العربية. يمكن قبول هذا الرأي بالنسبة للثورة اليمنية مع إيضاح أن المرحلة الأولى، وهي مرحلة ما قبل طرح المبادرة، قد شهدت قدرا من التناقض بين الدور القطري والدور السعودي وأدوار باقي دول المجلس، إذ تبنت قطر موقفا مؤيدا للقوى الثورية، وقدمت الدعم والمساندة المباشرة إعلاميا على الأقل، التي مثلت عنصر ضغط لا يمكن التقليل من آثاره على نظام الرئيس صالح، في حين عملت السعودية على إعطاء الفرصة للنظام اليمني للتعامل مع الموقف، أملا في السيطرة على الأوضاع. ولكن عندما باتت صعوبة تحقيق ذلك، بدأت في مراجعة هذه السياسة، استنادا إلى الحقائق القائمة على أرض الواقع، وهو ما ساعد على حدوث القدر المناسب من التقارب مع قطر من أجل التوصل إلى اتفاق حول السياسة التي يمكن تبنيها في إطار مجلس التعاون الخليجي،

وبالتالي كان إعداد وطرح المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية. في نيسان ٢٠١١، وبعد شهرين من خروج الجماهير للمطالبة برحيل الرئيس صالح، قدمت دول الخليج لأول مرة مبادرة موحدة لها تجاه اليمن تمثلت في ما عرف لاحقا بالمبادرة الخليجية والتي بات يرعاها مجلس الأمن ، لتنظيم انتقال السلطة سلميا في اليمن وتتحية الرئيس علي عبد الله صالح. (١٩)

والمبادرة الخليجية هي مشروع اتفاقية سياسية اعلنتها دول الخليج لإخراج اليمن من مغبة الوصول إلى انفجار الوضع هناك وحصول حرب اهلية داخل البلد نتيجة تمسك الرئيس اليمني صالح بالسلطة ورفضه التخلي عن الحكم بعد خروج ملايين اليمنيين من مختلف الشرائح الاجتماعية إلى الشوارع للمطالبة بتتحيته عن الحكم في ثورة عرفت منذ البداية بالثورة الشبابية ، ثم اضيفت إليها الشعبية بعد انضمام القبائل والشرائح الاجتماعية والمهنية والعمالية والعسكرية إليها. وأدى تمسك الرئيس صالح بالسلطة إلى تهديد السلم الاجتماعي الاهلي في اليمن وسقوط المئات بسبب افراط القوات المسلحة والامن في استخدام القوة ضد المتظاهرين في الساحات. (٢٠) لتعلن دول مجلس التعاون الخليجي في الثالث من نيسان ٢٠١١ مبادرة خليجية تتضمن تتحي الرئيس علي عبد الله صالح وفقا لألية معينة وضعتها دول الخليج.

المبادرة تتكون من خمس مبادئ وخطوتين تنفيذيتين :

حيث تنص على دعوة الحكومة اليمنية وأطراف المعارضة للاجتماع في المملكة العربية السعودية تحت مظلة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفق المبادئ التالية:

- أن يؤدي الحل الذي سيفضي عن هذا الاتفاق إلى الحفاظ على وحدة اليمن وأمنه واستقراره.

- أن يلبي الاتفاق طموحات الشعب اليمني في التغيير والإصلاح.

- أن يتم انتقال السلطة بطريقة سلسة وأمنة تجنب اليمن الانزلاق للفوضى والعنف ضمن توافق وطني.

- أن تلتزم كافة الأطراف بإزالة عناصر التوتر سياسياً وأمنياً.

- أن تلتزم كافة الأطراف بوقف كل أشكال الانتقام والمتابعة والملاحقة من خلال ضمانات وتعهدات تعطي لهذا الغرض.

ووفقاً للخطوات التنفيذية التالية:

- يعلن رئيس الجمهورية نقل صلاحياته إلى نائب الرئيس.
- تشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة المعارضة ولها الحق في تشكيل اللجان والمجالس المختصة، لتسيير الأمور سياسياً وأمنياً واقتصادياً ووضع دستور وإجراء الانتخابات. ولكن يرى كثير من الشباب ان هذه المبادرة انحازت إلى النظام الحاكم واعطته الحصانة على أعمال القتل والترويع التي قام بها.

و تم التوقيع على المبادرة في الرياض يوم الأربعاء ٢٧ ذو الحجة سنة ١٤٣٢ هجري والموافق ٢٣ نوفمبر ٢٠١١ م.

وقد تراوحت مواقف القوى السياسية اليمنية من هذه المبادرة بين التحفظ والرفض، بمن في ذلك الرئيس علي عبد الله صالح وأركان نظامه، الأمر الذي تطلب من الجانب السعودي إجراء اتصالات مع القوى اليمنية المختلفة، وممارسة الضغوط على بعض هذه القوى من أجل التوصل الى صيغة مناسبة للمبادرة، توفر الحد الأدنى الذي يمكن قبوله من جانب معظم الأطراف. وقد تضمنت المبادرة في صيغتها الأخيرة بعض الأسس الاستراتيجية لسياسة دول المجلس تجاه اليمن، والتي تمثلت في: الحفاظ على وحدة اليمن وأمنه واستقراره، وتلبية طموحات الشعب اليمني في التغيير والإصلاح، وأن يتم انتقال السلطة بطريقة سلسة وأمنة تجنب اليمن الانزلاق للفوضى والعنف ضمن توافق وطني، والتزام كافة الأطراف بإزالة عناصر التوتر، سياسياً وأمنياً، ووقف كل أشكال الانتقام والمتابعة والملاحقة من خلال ضمانات وتعهدات تعطي لهذا الغرض.^(٢١)

والملاحظ أن المبادرة عكست وحدة موقف دول مجلس التعاون الخليجي من الأزمة اليمنية، واشتملت على برنامج تنفيذي محدد، إذ نصت على أن تنفيذ الأسس المذكورة يتم وفقاً لعدد من الخطوات المتدرجة. فمنذ اليوم الأول للاتفاق، يكلف رئيس الجمهورية المعارضة بتشكيل حكومة وفاق وطني بنسبة ٥٠ في المائة لكل طرف، على أن تشكل الحكومة خلال مدة لا تزيد على سبعة أيام من تاريخ التكليف، ثم تبدأ الحكومة المشكلة في العمل على توفير الأجواء المناسبة لتحقيق الوفاق الوطني، وإزالة عناصر التوتر سياسياً وأمنياً. وفي اليوم التاسع والعشرين من بداية الاتفاق، يقر مجلس النواب، بما فيه المعارضة، القوانين التي تمنح الرئيس ومن عمل معه، خلال فترة حكمه، الحصانة من الملاحقة القانونية والقضائية. وفي اليوم الثلاثين من بداية الاتفاق، وبعد إقرار مجلس

النواب بما فيه المعارضة لقانون الضمانات، يقدم الرئيس استقالته إلى مجلس النواب، ويصبح نائب الرئيس هو الرئيس الشرعي بالإنبابة، بعد تصديق مجلس النواب على استقالة الرئيس، ثم يدعو الرئيس بالإنبابة إلى انتخابات رئاسية في غضون ستين يوما بموجب الدستور، ويشكل الرئيس المنتخب لجنة دستورية للإشراف على إعداد دستور جديد. وعقب اكتمال الدستور، يتم عرضه على استفتاء شعبي. وفي حالة إجازته في الاستفتاء، يتم وضع جدول زمني لانتخابات برلمانية جديدة بموجب أحكام الدستور الجديد. وعقب الانتخابات، يطلب الرئيس من رئيس الحزب الفائز بأكبر عدد من الأصوات تشكيل الحكومة، وتكون دول مجلس التعاون، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي شهودا على التنفيذ.

أما المرحلة الثالثة، التي بدأت بعد البدء بتنفيذ المبادرة، فقد تمثل الاتجاه العام لسياسة دول المجلس خلالها في دعم الرئيس الانتقالي لاستكمال ما ورد من خطوات لتنفيذ باقي ما جاء في المبادرة، وفقا للآلية التنفيذية الملحقة بها، وهو ما بدا واضحا في البيان الختامي لقمة مجلس التعاون في كانون الاول ٢٠١٢، التي عقدت بالعاصمة البحرينية المنامة، وما أعقب هذه القمة من زيارة للرئيس اليمني للبحرين، إضافة إلى مشاركة اليمن في بعض أنشطة مجلس التعاون، هذا فضلا عن تقديم مساعدات مباشرة للحكومة اليمنية للتخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية والمعيشية التي يعانيها اليمن. وقد قدرت قيمة المساعدات السعودية لليمن من المشتقات النفطية بمليارين وخمسمائة مليون دولار، كما قامت بإيداع مليار دولار في البنك المركزي اليمني، هذا بالإضافة إلى ما قرره مطلع عام ٢٠١٢ من تقديم مساعدات أخرى لليمن بقيمة ثلاثة مليارات وستمائة مليون دولار.^(٢٢)

المبادرة الخليجية المعدلة :- وتضمنت الاتي

أولا: منذ اليوم الأول للاتفاق يكلف رئيس الجمهورية المعارضة بتشكيل حكومة وفاق وطني بنسبة ٥٠ في المائة لكل طرف على أن تشكل الحكومة خلال مدة لا تزيد عن سبعة أيام من تاريخ التكليف.

ثانيا: تبدأ الحكومة المشكلة على توفير الأجواء المناسبة لتحقيق الوفاق الوطني وإزالة عناصر التوتر سياسيا وأمنيا.

ثالثاً: في اليوم التاسع والعشرين من بداية الاتفاق يقر مجلس النواب، بما فيه المعارضة القوانين التي تمنح الحصانة ضد الملاحقة القانونية والقضائية للرئيس ومن عملوا معه خلال فترة حكمه.

رابعاً: في اليوم الثلاثين من بداية الاتفاق، وبعد قرار مجلس النواب بما فيهم المعارضة، لقانون الضمانات يقدم رئيس الجمهورية استقالته إلى مجلس النواب ويصبح نائب الرئيس هو الرئيس الشرعي بالإنبابة بعد مصادقة مجلس النواب على الاستقالة.

خامساً: يدعو الرئيس بالإنبابة إلى انتخابات رئاسية في غضون ٦٠ يوماً بموجب الدستور.

سادساً: يشكل الرئيس الجديد لجنة دستورية للإشراف على إعداد دستور جديد.

سابعاً: في أعقاب اكتمال الدستور الجديد يتم عرضه على استفتاء شعبي.

ثامناً: في حالة إجازة الدستور في الاستفتاء يتم وضع جدول زمني لانتخابات برلمانية جديدة بموجب أحكام الدستور الجديد.

تاسعاً: في أعقاب الانتخابات، يطلب الرئيس من رئيس الحزب الفائز بأكبر عدد من الأصوات تشكيل الحكومة.

عاشراً: تكون دول مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي شهوداً على تنفيذ هذا الاتفاق.

حادي عشر: حرر هذا الاتفاق من أربع نسخ أصلية باللغة العربية ويسري من تاريخ استكمال كافة التوقيعات عليه بين المؤتمر الشعبي* العام وحلفاؤه واللقاء المشترك وشركاؤه*.

وقد تمّ تنفيذ جزء كبير من بنود المبادرة، وأبرزها انتخابات شباط ٢٠١٢ التي أزاحت صالح وأنت بعبد ربه منصور هادي كرئيس لليمن.

أن نجاح المبادرة الخليجية في اليمن كان بسبب تضافر الجهود والرغبة اليمنية الشعبية في منع وقوع الحرب الأهلية، والاضطرابات، والحرص الخليجي بشكل أساسي على وجود برامج اقتصادية لإزالة التوتر في اليمن، بالتوازي مع وجود حوار وطني يلم الشمل. (٢٣)

تمثلت أبرز أدوات تأثير دول مجلس التعاون الخليجي في الثورة اليمنية في الضغط الدولي على أطراف الصراع بالداخل. فقد تراوحت مواقف الأطراف اليمنية من المبادرة

الخليجية بين القبول والتحفيز والرفض . وفي مواجهة هذه المواقف، لجأت دول المجلس إلى تكثيف الضغط الدولي على هذه الأطراف وذلك لمساندة المؤيدين أو لتغيير موقف المتحفظين والرافضين، أو لوضع حد لمحاولات التلاعب والتهرب من الالتزامات التي نصت عليها المبادرة على الأطراف المختلفة. ويمكن تلمس آثار ذلك في القرارات الدولية حول اليمن، كذلك في الضغط الدولي على قوى الحراك الجنوبي والقيادات الجنوبية من أجل المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني الذي جرى في ١٨ آذار ٢٠١٢ وتهديد الرئيس اليمني بتقديم بعضهم إلى المحكمة الجنائية الدولية. (٢٤)

وتمثلت الأداة الثانية لدول مجلس التعاون في الأداة الاقتصادية، وهي الأداة التي امتلكت دول المجلس خبرة سابقة في استخدامها في الشأن اليمني في مرحلة ما قبل الثورة، وزاد تفاقم الأوضاع الاقتصادية والمعيشية اليمنية بعد الثورة من الأهمية الفعلية لهذه الأداة. وفي هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى الاجتماع الوزاري السادس الذي عقد في أبو ظبي في آذار ٢٠١١. والذي باشر - بالتنسيق مع الجهات المختصة باليمن - متابعة عدة مهام، أبرزها تحديد الاحتياجات التنموية لليمن خلال الفترة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٥، ومناقشة الوسائل المناسبة لتمويلها، واقتراح الحلول المناسبة لتعزيز طاقة اليمن لاستيعاب المساعدات الخارجية، وتسريع المساعدات التي تم الاتفاق عليها. وفي السياق ذاته، عملت دول المجلس على إغراء القوى السياسية المتصارعة للالتزام بالمبادرة، من خلال حث المانحين الدوليين من خارج دول المجلس على زيادة المساعدات المقدمة لليمن، وتشجيع الدول الأخرى على الاستثمار فيه، على غرار ما يقوم به القطاع الخاص في مجلس التعاون، والذي تشكل استثماراته ٨٠% من إجمالي الاستثمار الأجنبي في اليمن، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا في حالة الاستقرار الداخلي. واجتماع اصداقاء اليمن الذي عقد في ايار ٢٠١٢ بالرياض وتقديم ٣,٢٥ مليار دولار اضافية (من اجمالي ٤ مليارات اقرها المؤتمر) منها مليار دولار كوديعة في البنك المركزي اليمني بالاضافة الى اتفاقيتين لمشروعين ومنحة قدرها ١,٧٥ مليار دولار لتمويل مشاريع انمائية ضمن برنامج الاستثماري علاوة على ٥٠٠ مليون دولار لتمويل وضمان الصادرات ، فضلا عن مساعدات نفطية عينية لتخفيف ازمة الوقود بسبب الهجمات. (٢٥)

وعلى جانب آخر، ساعدت دول المجلس في الحد من التدخلات الإيرانية في الشأن

اليمني من خلال توفير الدعم الاستخباراتي واللوجستي للسلطات اليمنية للكشف عن هذه التدخلات، وأبرزها ما أعلن عنه من ضبط لسفن إيرانية محملة بالأسلحة لأطراف الصراع في اليمن. وكان تصريح الرئيس عبد ربه منصور هادي، في ٢٥ شباط ٢٠١٣، لافتاً في هذا الشأن، حين طالب - خلال زيارته لموقع السفينة جيهان الإيرانية التي تم القبض عليها- الجمهورية الإسلامية بالكف عن التدخل في الشؤون الداخلية لبلاده. وأخيراً، عملت دول المجلس على مساندة الجهود التي يبذلها الرئيس اليمني وحكومته لتنفيذ المراحل المتبقية من المبادرة الخليجية، وهو ما عبر عنه البيان الصادر عن القمة الخليجية في المنامة في كانون الاول ٢٠١٢، الذي بارك ما تم تحقيقه في المرحلة الأولى من تنفيذ المبادرة الخليجية، مشيراً إلى أن ذلك قد تم بجهود الرئيس "هادي" وحكومة الوفاق الوطني، ودعم الشعب اليمني وقواه السياسية، ومشيداً بقرار الرئيس بإعادة هيكلة القوات المسلحة كخطوة مهمة على طريق تعزيز الأمن والاستقرار في اليمن، هذا بالإضافة إلى دعم كافة الجهود المتعلقة بعقد الحوار الوطني، وهو ما كان واضحاً في البيانات الصادرة عن مجلس التعاون أو عن بعض دول الخليج. (٢٦)

على العكس من ثورات تونس ومصر كانت دعوات التغيير السلمي في اليمن قد افضت الى طريق الحوار الوطني الشامل الذي لا يستثني احد والذي يفضي الى تفكيك النظام القائم واقامة الدولة المدنية. وتطلب نجاح هذا الطريق تحقق ثلاثة امور:

أ. وجود دور اقليمي خليجي منسجم الرؤى وقوي في الحوار يعمل على بناء الثقة المفقودة بين الأطراف السياسية ويضمن استمرار الحوار وعدم تعرضه للمصادرة من اي طرف عن طريق اللجوء الى العنف أو الإرهاب أو غير ذلك من الأساليب.

ب. مشاركة كافة اطراف العمل السياسي في الحوار بما في ذلك الحوثيين والحراك الجنوبي ومعارضة الخارج وعمل كل ما من شأنه ضمان ذلك بما في ذلك نقل الحوار الى الخارج ان اقتضى الأمر.

ج. قبول الحاكم بعزل اقاربه من المؤسسات العسكرية والأمنية وذلك باعتبار ان نجاح الحوار سيظل محل شك اذا كان بإمكان احد اطراف الحوار توظيف المؤسسات العسكرية والأمنية ضد خصومه. ثم ان وجود اقارب الرئيس على رأس المؤسسات العسكرية والأمنية يحد من الدور الوطني الذي يمكن ان تلعبه تلك المؤسسات في حماية الشرعية الدستورية

والأمن القومي للبلاد. وبدأت فرص نجاح الحوار الوطني خلال هذه المرحلة ضعيفة ان لم تكن منعدمة. فاذا كان النظام القائم قد تجذر في السلطة وفي امتلاك الدولة والثروة وكان من السذاجة الاعتقاد ان صالح يمكن ان يقدم اي تنازل أو ان يرحل عن السلطة في عام ٢٠١٣ أو سيقوم بإبعاد اي من اقاربه من المواقع التي يسيطرون عليها. ويبدو خيار الحوار كما لو كان محاولة من القوى السياسية للهروب من الأزمة القائمة وهو ما سيدفع بالبلاد الى خيارات مظلمة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

اما الخيار الثاني، أو المسار الآمن نسبيا، فهو طريق الثورة الشعبية وتبدو فرص هذا الخيار في النجاح كبيرة مقارنة بخيار الحوار وان كان بدوره يحمل بعض المخاطر. ولا ينبغي ان يفوت على القوى السياسية ان الفشل في تحقيق التغيير عن طريق احدى المسارين سيفتح مسارات أخرى مظلمة للتغيير ومنها تقسيم اليمن.^(٢٧)

وعليه فقد عملت دول المجلس على الإمساك بورقة المبادرة بين النظام اليمني والثورة منذ اليوم الأول لها، وذلك بحكم الرابطة التاريخية والسياسية والجغرافية، ومن شأن أي اضطراب أو قلق فيه أن ينتقل إلى دول المجلس، أو على الأقل يترك تداعياته الخطيرة عليها. لذلك، كان إخلاء المسرح السياسي لمجلس التعاون في اليمن من الأمور التي جرى التوافق عليها مع القوى الكبرى، التي سمحت لدول المجلس بتسجيل نقاط إيجابية بإطالة الفعل الثوري وتبطنته، والاستفادة لأقصى مدى من الحالة اليمنية في تأكيد استقرار شرعيتها في الداخل، وفي الإمساك بشبكة التفاعلات اليمنية الداخلية على نحو يضمن حفظ التوازنات في أي تغيير مقبل، ولا يؤدي إلى تغييرات دراماتيكية تحدث اضطرابات بالجوار الخليجي. ويبدو أن تكتيكات المناورة من جانب الرئيس علي صالح، بشأن مبادرة مجلس التعاون في اليمن، لاقت قبولا ورضا خليجيين غير معلنين، حيث استنفدت أشهرها مكنت من استهلاك طاقة الثورات بالخليج. ويبدو أن وتيرة وإيقاع التقدم في المبادرة الخليجية بشأن اليمن كان يتم الإمساك بهما جيدا من قبل دول المجلس. وربما يمكن تصور مصلحتها في إطالة التفاوض حول المبادرة لأقصى مدى ممكن، وعدم ظهور الرئيس علي صالح بموقف الخائف الذي يتنحى ويترك السلطة بسرعة وبشكل مهين. كان الهدف العمل على خروجه بأقصى قدر من الخسارة، بعد تمتين الواقع اليمني لما بعد اختفائه، وبقاء التحالفات اليمنية كمصدات عن الخليج لأطول فترة، وإنهاك مطالب الثوار،

وأظهار أن أي معركة ثورة في الخليج ستكون لها مشكلاتها الهائلة ولن تتم بسهولة، وربما حقق الخروج "اللاتوافقي" للرئيس علي صالح - بالشكل الذي جرى به- أهدافا كثيرة لدول المجلس.^(٢٨)

يتضح مما سبق ان موقف مجلس التعاون الخليجي من الثورة الشعبية في اليمن مشابه للموقف السعودي من المسألة اليمنية، باعتبار أن السعودية هي قائدة مجلس التعاون الخليجي، وباعتبارها صاحبة الحظ الأوفر والنصيب الأكبر من القدرة على التأثير سلبا أو إيجابا في مجريات الموقف الإقليمي والدولي من المسألة اليمنية، ولا شك أن تهميش الموقف الخليجي من التأثير الفاعل في مجريات الأحداث في مصر وتونس قد أوجد استياءا سعوديا على وجه الخصوص أمكن تعويضه دوليا بإعطاء الخليجيين حرية التصرف في الملف البحريني واليميني في سياق تقدير الولايات المتحدة الأمريكية للمخاوف الخليجية من التأثير المتنامي للثورة الإيرانية على مجريات الأحداث في البحرين وفي لبنان أيضا حيث حزب الله هو الحليف الأكبر لإيران في لبنان، عوضا عن أن إيران تمتلك تأثيرا واضحا في العراق، وتحظى بعلاقات قوية مع سوريا، ووفقا لهذا الواقع فإن احتفاظ الخليجيين بزمam المبادرة في الملفين البحريني واليميني قد تم توظيفه في اتجاه تثبيت النظام في البحرين عن طريق الدعم الخليجي والسعودي المتمثل بقوات درع الجزيرة التي أنجزت مهامها لصالح بقاء النظام في البحرين وقمع المعارضة البحرينية. قي حين بقي مستقبل التعاون بين الخليج واليمن محكوما بمعادلة ٦+١، بينما تتطلع اليمن لتصبح الرقم السابع ضمن مصفوفة دول مجلس التعاون، وليس طرفا ضعيفا وملحقاً فحسب. ولا توجد مؤشرات على إمكان تحقيق التطلعات اليمنية في المدى المنظور، لا سيما في ظل ما تشهده اليمن من اضطرابات تستدعي الاستعانة بجيران الجغرافيا لتكريس الأمن الداخلي فيها قبل أي شيء آخر. فهناك قوى تعمل على اقضاء قوى أخرى، وهذا لن يحقق الامن والسلام لليمن ، ودول المجلس عملت باجتماعها مع اليمينيين جميعا بمختلف توجهاتهم للاتفاق على صيغة تحفظ لليمن استقراره وازدهاره.

ان المقاربة الخليجية للعلاقة مع اليمن تقوم على التوازن والاعتدال من جانب، والانفتاح على مختلف القوى المشكلة للفعل السياسي اليمني، دون اقضاء او تهميش لأي طرف كان، ودون الاعتراف باستحقاقات تجاوزت التوازن اليمني الداخلي، فدول المجلس رفضت

سيطرة الحوثيين على القرار السياسي والعسكري والامني، واعتبرته انقلابا على الشرعية، وانقلابا على مخرجات الحوار اليمني، والمبادرة الخليجية، وقرارات المجتمع الدولي.

لكن قلب التوازنات والتحالفات يدفع بالدول الفاعلة لتبني سياسات مضادة ايضا، فالتحالف بين الحوثيين وحزب المؤتمر لفرض واقع سياسي جديد ترفضه كافة القوى اليمنية، وبعض القوى الاقليمية والدولية، عصفت بالبلاد بازمة داخلية انعكست اثارها على المنطقة ، استتارت دول الخليج والمملكة السعودية على الخصوص، فالدعم الايراني خلق متغير رئيس في اليمن بدعمه للحوثيين ولحزب الله مسلح في اليمن، مما منح الآخرين الحق في التسلح، وبذلك عناصر معادلة القوة ستكون ليست ضابطة للصراع وانما تظهر تفوقا للأطراف الاخرى على اضافة الى ان دول الخليج ستدعم الشرعية اليمنية ومؤسساتها السيادية كالرئاسة والجيش والأمن. مما يعني ان جهات داخلية وخارجية كانت تخطط لدفع اليمن الى الحرب الاهلية، ولكن وعي اليمنيين كان اكبر ، وجاءت استقالة الرئيس عبد ربه منصور هادي بعدما استشعر أنه أصبح رئيسا بلا صلاحيات، مثلما جاء هروبه من محتجزه الى عدن، ليعيد الشرعية السياسية وليمهد الطريق لطلب رئيس واعضاء الحكومة اليمنية المساعدة مجددا من مجلس التعاون الخليجي ولتنتقل معها عمليات عاصفة الحزم لاستعادة الشرعية لحكومة اليمن ولتؤشر مجددا مدى الدعم الخليجي لليمن .

الخاتمة

يتضح مما سبق أن دول مجلس التعاون الخليجي هي الوحيدة في النظام العربي التي تمكنت من صياغة رؤية استراتيجية في ظل الثورات العربية وهي رؤية لها أبعادها وأهدافها، وإيجابياتها وسلبياتها. وعلى الرغم من سرعة الحدث الثوري وتداعياته التي لم تترك لأنظمتها فسحة من الوقت، وأصاب مؤسسات صناعة القرار العربية بما يشبه الشلل في المركز، فقد أثبتت دول المجلس أنها الوحيدة التي تجنبت هذه الحالة، ووقفت مؤسسات صناعة القرار فيها تتصدى للعواصف دون أن تفقد الرؤية، وعلى الأقل فإنها طرحت مبادرات ترقى إلى مستوى وجدارة الخلاف عليها وحولها. وخاصة في تعاملها مع الثورة اليمنية والاحتمالات المستقبلية الأشد سوءا التي قد تواجه اليمن إذا ما استمرت وتيرة التداعي، فالجميع يعلم بأن تشكيلات «القاعدة» في اليمن تشكل التهديد الأخطر، وقد سبق أن سيطرت على محافظات بأكملها وأخرجتها من سلطة الدولة اليمنية. ويمكن القول إن ضمن الاحتمالات المستقبلية في اليمن خطر سيطرة نموذج «داعش» على مساحات واسعة، خصوصاً في الجزء الجنوبي من اليمن، بالنظر إلى التواجد المكثف لعناصر القاعدة في ذلك الجزء، إضافة إلى خبرة تلك العناصر في التعامل مع التضاريس، وقدرتها على التخفي وتوظيف تجاربها السابقة. ومما ساعدها على الاحتفاظ بمخزونها من الإرهابيين في وقت تواجه السلطات اليمنية إشكالات أمنية وسياسية متشابكة تعيقها عن التصدي لـ«القاعدة» في معركة حاسمة تحرمها من الحاضنة الاجتماعية التي تتخفى فيها مستغلة فقر السكان وهشاشة الوضع الأمني.

وهناك الحوثيون وأطماعهم المتزايدة، بالنظر إلى ضعف الدولة اليمنية. يمنح الجماعات الإرهابية الأخرى مبررات نظرية من وجهة مذهبية وطائفية لنشر العنف وتعميمه على نطاق واسع، خاصة في البيئة التي يتركز فيها نفوذ الحوثيين، باعتبارهم المنافسين الجدد للإسلام السياسي هناك، مع الوضع في الاعتبار الفوارق الشكلية بين تلك الجماعات، لكن القاسم المشترك بين مثل هذه التيارات هو السباق على توظيف الخطاب الديني، واستمالة عواطف البسطاء وتجنيدهم.

ومن السيناريوهات المستقبلية الأخرى المحتملة في اليمن، أن تجد الدعوات لانفصال الجنوب صدى وتفضيلاً لدى القوى الدولية التي يهملها تأمين الملاحة في باب المندب.

وقد ظل الخليج والمجتمع الدولي حريصاً على وحدة اليمن. وسيظل الخليج كذلك إلى جانب وحدة اليمنيين، لكن لا أحد يمتلك ضمانات كافية للتحكم بالتدخلات العالمية التي تفرض نفسها، وتؤثر على تحولات جيوسياسية تحت مبررات مختلفة، وبالتالي فإن اليمنيين هم الأقدر على ضمان وحدة بلدهم عبر ضمان إيقاف تفشي الإرهاب، والعوامل التي تهدد سيطرة الدولة اليمنية على الأوضاع بشكل عام.

الهوامش

- ١ - فارع المسلمي ، اليمن والخليج : حدود مشتركة وجوار متأرجح على الرابط :-
<http://arabi.assafir.com/Larticle.asp>
- ٢- عبد الحميد غانم ، الدور السلبي لمجلس التعاون الخليجي ، مركز صقر للدراسات على الرابط : www.saqrcenter.net/?/page=٤٢٤٢
- ٣- د. معتز سلامة ، الصعود : التمدد الاقليمي لمجلس التعاون الخليجي ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العدد ١٨٩، ٢٠١٢، ص ٣٤.
- ٤- د.عزمي خليفة ، موقف دول الخليج من ثورة يناير في مصر على الرابط :
www.siyassa.org.eg
- ٥- مجلس التعاون الخليجي والثورات العربية ، موقع المسلم ، على الرابط:-
<http://l.almoslim>net/Inode1185264>
- ٦- عمر الحسن ، دول مجلس التعاون والثورة الليبية : الدوافع والادوار، مركز الجزيرة للدراسات على الرابط :-
studis.aljazeera.net/reports/٢٠١١/٢٠١١٧١١٠٥٨١٢٦٢٥٣٨٩.htm،
- ٧- خالد الحروب ، محددات الدعم الخليجي للتغيير في سوريا ، السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العدد ١٩٢، ٢٠١٣، ص ص ٨٩-٩٠.
- ٨- محمد قياتي ، الخليج والازمة السورية ، شبكة الاخبار العربية ، على الرابط
anntv.tv/news/showsubject.aspx?id=٥٠٤٨
- ٩- احمد عبد الامير الانباري، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية والتحولت العربية وانعكاسها على القضية الفلسطينية منذ ٢٠١٠، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهدين ، ٢٠١٤، ص ١٦٣-١٦٥.
- ١٠- غازي دحمان ، دول الخليج والازمة السورية على الرابط :-
digital.ahram.org.eg/policy.aspx?serial=١١٨٨٩٤٧

* كانت الرؤية الخليجية القائمة على ضم الأردن إلى دول الخليج بهدف القضاء على النفوذ الإيراني فإن الواقع يقول إن ضم الأردن إلى دول الخليج سوف يؤدي إلى تقوية النفوذ الإيراني في العراق وسوريا ولبنان وفي رسم لوحة التوازنات في المنطقة على نحو يقف على النقيض من المصالح السعودية، والخليجية، كما أن إضافة المغرب الى مجلس التعاون الخليجي قد تم استيعابه في مصر والجزائر وتونس... للمزيد من التفصيل انظر:- احمد النبھاني ، السعودية وموقفها مما يحدث في اليمن ،على الرابط :-

www.ahewar.org/debat/show.art?aid=2620071

١١- حمزة الحسن ،قراءة في الموقف الخليجي والعربي من ازمة البحرين على الرابط :-
beladytoday.com?iraqugn

١٢ - مبادرة التحول من التعاون الى الاتحاد تلقى قبولا ،دار الخليج على الرابط :-
alkhaleej. Aelportal10310065-5399

١٣- الثورة اليمنية والورقة الخليجية .على الرابط :- www. Aawsat.com ldebat.asp

١٤-جلال ابراهيم ،السياسة الخارجية اليمنية تجاه الخليج العربي ١٩٦٨-١٩٨٨، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، ١٩٩٥، ص١- ص١٤ .
١٥- موقع اليمن الاستراتيجي يجعله محور صراع ، المركز اللبناني للابحاث على الرابط :-
www.center./crc.com

١٦- محمد علي بركات ،اهمية اليمن الاستراتيجية لمنطقة الخليج والجزيرة على الرابط :-
www.26sep.net.newswweekartical .php?sid=46478

١٧- عمران عيسى الجبوري ، اثر السياق الدولي والاقليمي للحركة الاحتجاجية على الاستقرار السياسي في منطقة الخليج العربي "دراسة حالة اليمن " ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى معهد البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، ٢٠١٥ ، ص١٨٣ و ص ١٨٩ .
١٨- مجموعة باحثين ،الحوثية في اليمن ،الاطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية ،مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث ،صنعاء ، ٢٠٠٨، ص٣٤١.

١٩- عبد الملك المخلافي ، المبادرة الخليجية الثالثة بشأن اليمن ، مشروع اتفاق ام منح ،المستقبل العربي ،العدد ٣٨٨ ، ٢٠١٣ ص ١٣٥-١٣٦.

٢٠- Anthony H. Cordesman, and Michael Gibbs, U.S. and Iranian Strategic Competition: The Gulf and the Arabian Peninsula, Center for Strategic and International Studies, Washington, Jan. ٢٠١٣,

*تحالف المؤتمر الشعبي العام مع احزاب صغيرة عام ٢٠٠٨ واسسس تحالف باسم التحالف الوطني الديمقراطي ويضم الان ١٤ حزبا اهمها احزاب المجلس الوطني للمعارضة وحزب البعث العربي الاشتراكي القومي وحزب الرابطة اليمنية والتنظيم السبتمري الديمقراطي وغيرها ، للمزيد من المعلومات انظر:- تحرير علي الدين هلال ومجموعة باحثين ،حال الامة العربية ٢٠١٤-٢٠١٥ من تغيير النظم الى تفكيك الدول، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٥ ، ص ٦٠٩

*تكتل احزاب اللقاء المشترك تاسسس رسميا في ٢٠٠٣ و عبارة عن تكتل لعدة حركات اجتماعية وسياسية اسلامية وقومية واشتراكية حيث تضم كلا من التجمع اليمني للإصلاح والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري والحزب الاشتراكي اليمني وحزب البعث العربي الاشتراكي وحزب الحق واتحاد القوى الشعبية وهو يمثل المعارضة الحزبية الفاعلة في البرلمان .ولمزيد من المعلومات انظر:-تحرير علي الدين هلال ومجموعة باحثين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦١٠ .

٢١- المبادرة الخليجية لحل الازمة اليمنية على الرابط .

www.aljazeera.net/knowledgegate/.../٢٠١٢/...

٢٢- عمران عيسى الجبوري ،مصدر سبق ذكره ،ص ١٢٧

٢٣- محمد سعد ابو عامود ، خاصرة الجزيرة ، الدور الخليجي في الانتقال السياسي في اليمن ، السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ،العدد ١٩٢ ، ٢٠١٣ ، ص ٩٥.

٢٤- احمد خليل الضبع ،الدعم اللامتاسب : المساعدات الاقتصادية الخليجية لدول الربيع العربي ، السياسة الدولية ،، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ،العدد ١٩٢ ، ٢٠١٣ ، ص ١٠٤

- ٢٥ - مجموعة باحثين ، التقرير الاستراتيجي اليمني ، ص ص ٨٧-٩٨ على الرابط :-
www.ycfss.com/index.php?option=com_content&view...id
- ٢٦- د. عبد الله الفقيه ، اسباب الثورات في تونس ومصر واحتمالات انتقالها الى اليمن ، جريدة التغيير ، في ٢٠/٢/٢٠١١
- ٢٧- د. محمد ابو رمال ، السلفيون والربيع العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٣، ص ١٦٠
- ٢٨- احمد النبهاني ، السعودية وموقفها مما يحدث في اليمن ، على الرابط :-
www.ahewar.org/debat/show.art?aid=٢٦٢٠٠٧

المصادر

- ١- احمد خليل الضبع ،الدعم اللامتاسب : المساعدات الاقتصادية الخليجية لدول الربيع العربي ، السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ،العدد ١٩٢ ، ٢٠١٣.
- ٢-احمد عبد الامير الانباري ، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية والتحولت العربية وانعكاسها على القضية الفلسطينية منذ ٢٠١٠، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ، ٢٠١٤.
- ٣-احمد النبهاني ، السعودية وموقفها مما يحدث في اليمن ، على الرابط :-
www.ahewar.org/debat/show.art?aid=262007
- ٤-الثورة اليمنية والورقة الخليجية .على الرابط :- [www. Aawsat.com/idebat.asp](http://www.Aawsat.com/idebat.asp)
- ٥-جلال ابراهيم ، السياسة الخارجية اليمنية تجاه الخليج العربي ١٩٦٨-١٩٨٨، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، ١٩٩٥.
- ٦-حمزة الحسن ،قراءة في الموقف الخليجي والعربي من ازمة البحرين على الرابط :-
beladytoday.com?iraqugn
- ٧-خالد الحروب ، محددات الدعم الخليجي للتغيير في سوريا ، السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ،العدد ١٩٢ ، ٢٠١٣
- ٨-عبد الحميد غانم ،الدور السلبي لمجلس التعاون الخليجي ، مركز صقر للدراسات على الرابط : www.saqrcenter.net/?/page=4242
- ٩-عبد الله الفقيه ، اسباب الثورات في تونس ومصر واحتمالات انتقالها الى اليمن ، جريدة التغيير ، في ٢٠/٢/٢٠١١
- ١٠-عبد الملك المخلافي ، المبادرة الخليجية الثالثة بشأن اليمن ،مشروع اتفاق ام منح ،المستقبل العربي ،العدد ٣٨٨ ، ٢٠١٣
- ١١-علي الدين هلال ومجموعة باحثين ،حال الامة العربية ٢٠١٤-٢٠١٥ من تغيير النظم الى تفكيك الدول، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٥

١٢- عمر الحسن ، دول مجلس التعاون والثورة الليبية : الدوافع والادوار ، مركز الجزيرة للدراسات على الرابط :-

studis.aljazeera.net/reports/٢٠١١/٢٠١١٧١١٠٥٨١٢٦٢٥٣٨٩

١٣- عمران عيسى الجبوري ، اثر السياق الدولي والاقليمي للحركة الاحتجاجية على الاستقرار السياسي في منطقة الخليج العربي "دراسة حالة اليمن " ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى معهد البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، ٢٠١٥

١٤- غازي دحمان ، دول الخليج والازمة السورية على الرابط :-
digital.ahram.org.eg/policy.aspx?serial=١١٨٨٩٤٧،

١٥- فارح المسلمي ، اليمن والخليج : حدود مشتركة وجوار متأرجح على الرابط :- ،
http:arabi assafir.com Lartical.asp

١٦- المبادرة الخليجية لحل الازمة اليمنية على الرابط :-

www.aljazeera.net/knowledgegate/.../٢٠١٢/.../

١٧- د. محمد ابو رمال ، السلفيون والربيع العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٣.

١٨- محمد سعيد ابو عامود ، خاصرة الجزيرة ، الدور الخليجي في الانتقال السياسي في اليمن ، السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العدد ١٩٢ ، ٢٠١٣

١٩- محمد علي بركات ، اهمية اليمن الاستراتيجية لمنطقة الخليج والجزيرة على الرابط :-
www.٢٦sep.net.newswweekartical .php?sid=٤٦٤٧٨

٢٠- محمد قياتي ، الخليج والازمة السورية ، شبكة الاخبار العربية ، على الرابط :-
anntv.tv/news/showsubject.aspx?id=٥٠٤٨

٢١- مجموعة باحثين ، الحوثية في اليمن ، الاطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية ، مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث ، صنعاء ، ٢٠٠٨

٢٢- مجموعة باحثين ، التقرير الاستراتيجي اليمني ، ص ص ٨٧-٩٨ على الرابط :-
www.ycfss.com/index.php?option=com_content&view...id

٢٣- د. معتز سلامة ، الصعود :التمدد الاقليمي لمجلس التعاون الخليجي ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العدد ١٨٩،٢٠١٢

٢٤- موقع اليمن الاستراتيجي يجعله محور صراع ، المركز اللبناني للابحاث على الرابط
www.center./crc.com،-:

٢٥- Anthony H. Cordesman, and Michael Gibbs, U.S. and Iranian – Strategic Competition: The Gulf and the Arabian Peninsula, Center for Strategic and International Studies, Washington, Jan., ٢٠١٣.